# والمساكن المنخفضة التكاليف والخدمات الطبية

تتمة المنشور ص 4

● تم الانجاز
● تم الانجاز
● 2013/6/30

**توصيات ورشة العمل ـ وزارة المالية**

**أولا: المعوقات المالية**

**نوع المعوق**

● نقص في الميزانية اللازمة لبعض المشروعات في بعض الجهات.
● عدم تناسب الاعتمادات المالية مع القدرات التنفيذية للجهات.
● بطء الإجراءات داخل الإدارات المالية في بعض الجهات الحكومية.
● ظاهرة وفورات الباب الرابع والمشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة بما يؤثر سلبا على نسبة الانفاق بالخطة.
● ضعف استجابة الجهات لتوقيع عقودها مع مزود خدمة الدفع الالكتروني وتهيئة البنية التحتية اللازمة لذلك.
● تأخر تدقيق بيانات الصرف المالي للجهات على مشروعات الخطة وفقا للحساب الختامي لموافاة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بها في موعد انجاز تقرير المتابعة السنوي.

**نوع المعوق**

**مالي**

**الحلول المقترحة من توصيات ورشة العمل**

● قيام وزارة المالية باعداد دليل ارشادي مبسط لأسس إعداد التكلفة المالية للمشروعات وفق التعميمات والقرارات الوزارية ذات الصلة.
● تفعيل دور وزارة المالية في بناء وتحسين قدرات بعض الجهات الحكومية في مجالات: التخطيط المالي والادارة المالية الفعالة، تبسيط الإجراءات المالية، اعداد دراسات الجدوى المالية، وتقدير التكلفة المالية للمشروعات بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وجهاز متابعة الأداء الحكومي.
● التنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجهاز متابعة الأداء الحكومي لدراسة وتقييم ومعالجة وفورات الباب الرابع وضعف نسب الانفاق المالي بوجه عام لمشروعات الخطة واقتراح إجراءات عملية فعالة للتعامل معها.
● حث الجهات الحكومية على الاسراع بتهيئة البنية التحتية اللازمة والانضمام الى مشروع الدفع الالكتروني.
● تفعيل وتسريع استخدام وزارة المالية للنظام الآلي لمتابعة البيانات المالية مع الجهات وتزويد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالبيانات على مستوى كل مشروع وكل جهة طبقا لبيانات الحساب الختامي.

**رأي قطاع الميزانية العامة**

● تقوم وزارة المالية بالتنسيق المسبق مع الجهات وبحضور ممثلين عن كل الادارات والجهات المختصة وذلك لإعداد تقديرات مشروعات الميزانيات آخذة بالاعتبار القدرة التنفيذية، عدم المغالاة في التقدير وعلى وجه الخصوص السنة الأولى، مراعاة المرونة خلال مراحل التنفيذ، دراسة بدائل وخيارات النقل بين اعتمادات بعض مشاريع الخطة على ضوء القدرة التنفيذية وما قد يطرأ من معوقات التنفيذ.
● يتم سنويا اعداد تعميم من قبل وزارة المالية بشأن أسس تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية والتعليمات والقواعد التي ينبغي اتباعها في اعداد وعليه يتم ابلاغ الجهات بهذا التعميم ويعد هذا التعميم بمثابة دليل ارشادي للجهات لأسس اعداد تقديرات ميزانية كل نوع على حدة وفقا للتعميمات والقرارات الوزارية ذات الصلة.
● تقوم وزارة المالية بحث الجهات على إعداد دراسات جدوى ضمن تعاميمها.
يتم خلال شهر اكتوبر من كل عام عقد اجتماعات تنسيقية مع كل الجهات الحكومية بوزارة المالية وذلك لتحديد الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات خطة التنمية لإدراجها في مشروع ميزانية هذه الجهات وذلك بحضور ممثلي كل الجهات المعنية بهذا التقدير.
● الدور المطلوب تفعيله يقع ضمن اختصاص الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمعتمد بميزانيتها مبالغ مالية لتنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية التي تستهدف تحقيق هذا الغرض منها مشروع تدريب وتنمية الكوادر البشرية التخطيطية بالجهات الحكومية، مشروع تعزيز قدرات التخطيط الاستراتيجي للأجهزة الحكومية.
● تقوم وزارة المالية والأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات بشأن التغلب على بعض معوقات التنفيذ والتسريع في الإجراءات.
● نتفق مع الحلول المقترحة من توصيات ورشة العمل بشأن التنسيق مع الجهات المشار اليها لدراسة وتقييم ومعالجة ظاهرة وفورات الباب الرابع، وضعف نسب الانفاق المالي بوجه عام لمشروعات الخطة واقتراح اجراءات عملية فعالة للتعامل معها.
● مرفق بيان بالأسباب التي تؤدي الى وجود وفورات ومقترحات الوزارة لحلها.
● تم اصدار تعميم بخصوص الدفع الالكتروني وأدرج ضمن قواعد تنفيذ الميزانية والمتضمن رغبة وزارة المالية في تطوير آلية تحصيل الايرادات والرسوم العامة للدولة بما يتواكب مع تطور خدمات الدفع الالكتروني.
● تم ادراج الاعتمادات المالية المخصصة لمشروعات خطة التنمية بالنظم المالية المتكاملة IFS بشكل منفصل عن الاعتمادات المالية الخاصة بالميزانية التشغيلية لكل الجهات وذلك لتوفير البيانات الخاصة باعتمادات ومصروفات مشروعات الخطة وتزويد الجهات المعنية بهذه البيانات عند طلبها.
● كما ان ادارة التوجيه والنظم بوزارة المالية تقوم سنويا بتحديد تواريخ اعداد الحساب الختامي وابلاغ كل الجهات الحكومية بالالتزام بها وذلك غالبا ما يكون منتصف شهر يونيو وبعد هذا الموعد يتم تزويد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالبيانات المطلوبة على مستوى كل مشروع بالخطة وكل جهة.

**ثانيا: المعوقات التي تعترض تنفيذ المشاريع الانشائية ومقترحات الإدارة لمواجهة تلك المعوقات**

**مرحلة المشروع وأهم المعوقات التي تواجه المشروع بتلك المرحلة**

**أولا: مرحلة التصميم**

● التأخير في تخصيص المواقع وتسليمها للجهات مع وجود عوائق تعترض بعض المواقع.
● تغيير بعض مواقع المشاريع من قبل البلدية اثناء مرحلة التصميم.
● تعدد الوزارات والجهات الحكومية المنوط لها منح الموافقات والرخص للمشاريع.
● المغالاة في طلب الاعتماد المالي المطلوب من قبل الجهة لتصميم المشروع نتيجة عدم التحضير الكافي من قبل الجهة المستفيدة من المشروع دراسات الجدوى، دراسات أولية.
● طول الفترة الزمنية اللازمة لإجراءات تأهيل اختيار المكاتب الاستشارية للمشاريع.
● عدم تحديد متطلبات الجهة المستفيدة من المشروع بدقة ما يؤدي الى تعديل المتطلبات اثناء التصميم وبالتالي تعديل التكلفة.
● عدم توافر المخططات للبنية التحتية شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي من جهات الخدمات لبعض المشاريع في مرحلة التصميم مما يسبب تعديلات في التصميم.
● تأخر بعض الجهات صاحبة المشروع في مراجعة إبداء الرأي على التصاميم المقدمة من المكاتب الاستشارية او التعديل عليها مما يسبب التأخير في البرنامج الزمني للتصميم.

**ثانيا: مرحلة التنفيذ**

● طول الفترة الزمنية اللازمة لإجراءات الطرح والترسية والتعاقد.
● عدم تناسب طلب بعض الجهات لاعتماد المخصصات المالية لمشروعاتها مع القدرة التنفيذية للأجهزة المختصة.
● عدم تناسب حجم وكفاءة الجهاز الفني والمالي والاداري لبعض الجهات مع حجم المشاريع المطروحة.
● وجود عوائق في مواقع بعض المشاريع مما يعوق تسليمها للمقاول.
● قصور في مستوى بعض متعهدي التنفيذ والمكاتب الاستشارية المصممة للمشاريع.
● كثرة التعديلات نتيجة صدور أوامر تغييرية خلال مرحلة تنفيذ المشروع مما يؤدي إلى تأخر التنفيذ وزيادة التكلفة.
● طلب بعض الجهات المستفيدة اضافة مكونات جديدة خلال مرحلة التنفيذ.
● تأخر اعتماد مشروع الميزانية من قبل السلطة التشريعية وصدور قانون ربط الميزانية العامة للدولة.
● عدم التزام بعض الجهات الحكومية بملاحظات الجهات الرقابية مما يعوق إجراءات المشاريع.

**المقترحات لمواجهة تلك المعوقات**

اتخاذ الإجراءات التنفيذية والتشريعية اللازمة بشأن:
● سرعة تخصيص موقع المشروع والتأكد من خلوه من العوائق وملاءمته لغرض المشروع وإجراء كل الدراسات اللازمة لاختيار الموقع المناسب للمشروع مع تحديد الدراسات المطلوبة ان أمكن بغية عدم تغيير الموقع بعد تخصيصه للمشروع.
● عمل مخططات توضيحية بمواقع الخدمات البنية التحتية تسلم فور تخصيص الموقع.
● توفير خدمات البنية التحتية للمشاريع الانشائية عند تسليم الموقع.
● تحديد فترة زمنية ملزمة للجهات الحكومية المنوط لها منح الموافقات والرخص للمشاريع وفي حالة عدم الرد خلال الفترة المقررة يعتبر ذلك موافقة ضمنية منها.
● اصدار جهات بالدولة كهرباء، تلفون، مياه، اطفاء، بيئة تعليمات وقرارات ملزمة ومحددة بحيث تكون معلومة مسبقا للجهة المنفذة حتى يتم اخذها بعين الاعتبار عند تصميم المشروع مع تحديد فترة تمكن الجهة المنفذة من الالتزام بها.
● وضع اشتراطات حكومية بصفة عامة لأسس اعداد ودراسات الجدوى للمشاريع المختلفة.
● تحديد مدد زمنية ملزمة تتلاءم مع إجراءات تأهيل واختيار المكاتب الاستشارية لتصميم المشروع.
● النظر بوضع آلية ملزمة لتحديد المدد الزمنية اللازمة خلال كل مرحلة الطرح والترسية والتعاقد تتناسب مع طبيعة الإجراء والجهة المعنية.
● أخذ رأي لجنة المناقصات المركزية CTC في استبعاد أي مقاول غير جيد او تم تسجيل عليه ملاحظات بمشاريع سابقة.
● العمل على زيادة الكفاءة الفنية والمالية والإدارية بالجهات مع وضع معايير كمية ونوعية محددة لتتناسب مع حجم ونوعية المشاريع المطروحة.
● تحديد برامج زمنية لمراحل المشاريع وضرورة الالتزام بها مع ربط معدلات التنفيذ مع الاعتمادات المالية المدرجة للمشاريع.
● إصدار التعليمات المشددة بضرورة قيام جميع الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الأسباب الواردة بملاحظات الجهات الرقابية التي تعوق إجراءات المشاريع.

**توصيات ورشة العمل ـ إدارة الفتوى والتشريع**

**نوع المعوق**

**المعوقات الإدارية والمؤسسية:**

● طول الدورة المستندية لمراجعة العقود لدى إدارة الفتوى والتشريع.

**المعوقات التشريعية:**

● تأخر انجاز وصدور بعض التشريعات أو التعديلات التشريعية اللازمة لخطة التنمية.
● التأخر في إبداء الرأي حول بعض مشروعات القوانين المعروضة على الإدارة.

**الحلول المقترحة**

● تبسيط وميكنة إجراءات التعامل مع مشروعات الخطة لدى الجهات المعنية (تخفيض خطوات ـ دمج خطوات ـ توقيت وتقليل الزمن اللازم).

ويشمل ذلك أيضا: توحيد الشروط العامة ونماذج العقود ومتطلبات المشاريع وتوحيد وتجميع المتطلبات الفنية أو الكودات المعتمدة لدى الجهات الحكومية المطلوب استخراج الرخص والموافقات منها وإتاحتها بموقع إلكتروني واحد وإعداد ونشر (أدلة عمل إجرائية) لخطوات التعامل مع المشروعات بالجهة المعنية بعد تبسيطها.
● تأسيس مكاتب لإدارة الفتوى والتشريع في بعض الجهات الحكومية الحيوية ذات الصلة بالمشروعات المهمة لخطة التنمية.
● إعادة النظر في التشريع الخاص بتنفيذ بعض المشروعات بنظام (التصميم ـ البناء) بهدف التوسع فيه بما يتفق مع التوجهات العالمية، خاصة للمشروعات الكبرى ومحطات الطاقة وغيرها.
● قيام فريق انجاز المتطلبات التشريعية والمؤسسية لخطة التنمية التابع للإدارة بفرز أولويات المتطلبات التشريعية للدولة إلى محورين على النحو التالي:
ـ المتطلبات الخاصة بالخطة الانمائية متوسطة الأجل التي تنجز (وعددها 34 متطلبا تشريعيا).
ـ المتطلبات التشريعية المستجدة من نواب مجلس الأمة أو الحكومة أو جهات معنية بالدولة.
● وضع جدول زمني لانجاز المتطلبات التشريعية على المحورين وفق أولويات محددة، وبالتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وجهاز التخطيط.

**إفادة الجهة**

● بدراسة مضمون الجدول تبين أن ما ورد في أولا مخالف للواقع إذ ان العمل في قطاع العقود قائم على مفهوم الدقة مع سرعة الانجاز في المراجعة، لا تستغرق مراجعة مشاريع العقود او المناقصات او وثائق التعاقد فيه اكثر من 3 أيام لكل عقد أو مناقصة أو وثيقة وعلى ألا تتجاوز الدورة المستندية فيه لأي تعاقد معروضة عليه اسبوعين الا فيما ندر أو في الموضوعات ذات الطبيعة الخاصة، كما ان القطاع يقوم بمراجعة العديد من وثائق التعاقد ذات الأهمية العاجلة لمختلف قطاعات الدولة والتي يتم انجازها وتصديرها للجهات المختصة في نفس يوم ورودها للإدارة او اليوم التالي على أبعد تقدير.

وغني عن البيان ان عمل الإدارة في مراجعة عقود الدولة ومناقصاتها ومزايدتها وعقودها الخارجية وغير ذلك من مختلف أوجه التعاقد، انما ينصب أولا على التأكد من سلامة الإطار التعاقدي وجواز ابرامه ثم دراسة جميع الوثائق من الناحية القانونية وتمحيص عباراتها ونصوصها التي ترتب حقوقا والتزامات على الطرفين وللوقوف على جوانب العقود فيها وتداركه، ثم التأكد من انسجام جميع وثائق الطرح والتعاقد مع بعضها البعض كوحدة واحدة وإزالة أي تناقضات قد ترد فيها، وتضمينها كل ما من شأنه حماية الخزانة العامة وصيانة حقوق الدولة، وهو دور بالغ الدقة لأنه يجسد لب الرقابة المسبقة المناطة بهذه الإدارة كما انه يقوم على أساس بحث ودراسة قانونيين لكل وثيقة تعرض للطرح أو التعاقد.

وتجدر الإشارة الى أنه من الأسباب الرئيسية لاستنزاف الوقت في مراجعة الوثائق هو عدم التزام بعض الجهات في كثير من الأحيان بملاحظات هذه الإدارة عن وثائق تلك الجهات النمطية للمناقصات والعقود. ولا يفوتنا ان نذكر بأنه قد تمت اعادة هيكلة الإدارة على شكل قطاعات مختلفة، ومنها قطاع العقود والذي ينضوي تحته بموجب الهيكلة الجديدة 3 قطاعات متخصصة لمراجعة عقود ومناقصات الدولة وتعاقداتها، احدها لشؤون الوزارات، والآخر لشؤون الديوان الأميري ومجلس الوزراء ومجلس الأمة والهيئات والمؤسسات العامة، والثالث لشؤون العقود الأجنبية، كما ان هناك فرقا لخطط التنمية قد تم تشكيلها مؤخرا تعمل في الإدارة على وضع تصوراتها حول الأعمال المطلوب انجازها في كل فريق والمدة الزمنية المتوقع انجازها وذلك لوضع دراسة وأساليب جديدة لتطبيقها في الدورة المستندية للملف داخل قطاع العقود بحيث تكون فعالة ومنتجة للآثار المرجوة من المراجعة القانونية وأكثر اختصارا للخطوات المعمول بها حاليا (فريق عمل التطوير التشريعي والمؤسسي).

هذا. ونود الإفادة بأن عدد الملفات التي تمت مراجعتها بقطاع العقود منذ بداية هذا العام وحتى يومنا هذا تقدر بـ «ألفي ملف» ما بين مناقصة ومزايدة وأوامر شراء ومشروعات عقود محلية وخارجية باختلاف أنماطها وأنواعها هذا بخلاف الارفاقات اي العقود التي تم فتح ملف فيها في السنوات الماضية حيث ترفق فيها وثائق جديدة خاصة بالتجديد السنوي او اي معلومات جديدة.
● رسم قرار مجلس الوزراء رقم 801 المتخذ في اجتماعه رقم (37 ـ 2003/2) المنعقد بتاريخ 2003/8/24 الإجراءات الواجب اتباعها لاستطلاع رأي الفتوى والتشريع في المسائل القانونية المختلفة ولمراجعة الموضوعات المختصة بمراجعتها وفقا لأحكام الدستور وقانون انشائها حيث أورد في (ثانيا) منه الإجراءات التي يتعين على الجهات اتباعها في شأن مشروعات القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تصدر من مجلس الوزراء او رئيس مجلس الوزراء، تمهيدا لدراستها وافراغها في الصيغة القانونية المناسبة من قبل هذه الإدارة.
● أما بخصوص مشاريع خطة التنمية فقد تم تشكيل فريق خاص من الفتوى والتشريع يتولى دراسة وانجاز جميع المتطلبات التشريعية والمؤسسية لمشاريع خطة التنمية وتذليل العقبات القانونية لتلك المشاريع وبشكل خاص الآتية:
1ـ مشروع شركة مستشفيات الضمان الصحي.
2ـ مشروع شركة المساهمة لمدينة الخيران.
3 ـ مشروع شركة المستودعات الجمركية (العبدلي).
4 ـ مشروع شركة المساهمة للمساكن منخفضة التكاليف.
5 ـ مشروع شركة انتاج الكهرباء.
6 ـ مشروع شركة المساهمة للخدمات الطبية.

حيث تمت دراستها وانجازها كاملة.

كما قام فريق العمل بدراسة بعض مشروعات القوانين المتعلقة بخطة التنمية والانتهاء من مراجعتها وارسالها الى الجهات المختصة منها:
1 ـ مشروع قانون تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت.
2 ـ مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة.
3 ـ مشروع قانون إنشاء محاكم الأسرة.
4 ـ مشروع قانون في شأن التأمين ضد البطالة.
5 ـ مشروع قانون إنشاء هيئة عامة للنقل.
6 ـ مشروع قانون في شأن إنشاء هيئة عامة للاتصالات.
7 ـ مشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للنزاهة.
8 ـ مشروع مرسوم بإنشاء المركز الوطني لإنشاء كودات البناء.

هذا، ويقتضي التنويه الى انه إذا كان هناك تأخير في مراجعة بعض المشاريع، فإن ذلك يرجع في كثير من الأحيان الى الجهات المعنية، وذلك حسبما جاء بالتقرير المعد لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمرفق صورة منه.
● أفادت إدارة الفتوى والتشريع في ردها بأن هذا الجدول جاء بمعوقات وحلول مقترحة بورشة العمل لم يتم وضعها من خلال إدارة الفتوى والتشريع أو من يمثلها في تلك الورشة.

**توصيات ورشة العمل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية**

**نوع المعوق**

**المعوقات الإدارية والمؤسسية:**

● نقص برامج التسويق الاعلامي لخطط التنمية.
معوقات في التعامل مع مرحلة اعداد الخطة ومتابعتها:
● صعوبة تغيير اسماء المشروعات.
● صعوبة تغيير تكلفة المشروع الاجمالية او السنوية.
● صعوبة تعديل المبالغ المنصرفة.
يتبع
● طول وتأخر الدولة المستندية لتخصيص وصلاحية الاراضي.
● ضعف التنسيق والتكامل بين المخطط الهيكلي ووثائق التنمية (استراتيجيات + خطط تنموية).

**المعوقات الخاصة بقوة العمل:**

● عدم وجود توصيف دقيق لاحتياجات سوق العمل على الاجلين المتوسط والطويل.

**الحلول المقترحة**

● وضع خطة اعلامية لتسويق خطة التنمية داخليا وخارجيا (الفريق المشترك بين وزارة الاعلام والامانة) وتفعيل الجهود ذات الصلة لوزارة الدولة لشؤون مجلس الامة.
● تفعيل الاتصال المباشر بين الجهات والمسؤولين في امانتي شؤون التخطيط والمتابعة بالامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية لحل مشكلات اعداد الخطة ومتابعتها.
● التنسيق بين الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية (امانة شؤون التخطيط) وبلدية الكويت للربط بين الدورة المستندية لادراج المشروعات بخطة التنمية والدورة المستندية لتوفير الاراضي وصلاحيتها في بلدية الكويت.
● تفعيل التعاون من خلال فريق عمل مشترك بين قطاع التخطيط وبلدية الكويت بما يكفل ترجمة توجهات المخطط الهيكلي في خطط التنمية.
● قيام الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بإعداد شروط دراسة استشارية حول سوق العمل في دولة الكويت بناء على تكليف اللجنة الوزارية للتنمية.

**الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات**

● تم تشكيل فريق اعلامي مشترك بين الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الاعلام، حيث قام الفريق بعد عدة اجتماعات واصدار اللائحة التنظيمية للجنة الاعلامية بخطة العمل وتم حصر المشروعات التي وصلت الى المرحلة التنفيذية الرابعة لابرازها اعلاميا من خلال افلام وثائقية قصيرة او فلاشات على القنوات الرسمية والخاصة وعمل حملات اعانية مكثفة وتخصيص بعض البرامج الاذاعية للتحدث حول الموقف التنفيذي للمشروعات والمقابلة مع بعض المسؤولين في الجهات الحكومية، علما انه تم توقيف هذا الفريق بطلب من قبل وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية.
● يتم التنسيق فيما بين الامانات المساعدة وهي امانة استشراف المستقبل والمتابعة وامانة شؤون التخطيط عند اعداد الخطة في حال وجود اي ملاحظات من الجهات الحكومية بخصوص تغيير اسماء المشروعات ـ تغيير في تكلفة المشروع.. الخ.
● يتم التأكيد على تفعيل اعتماد جميع مكونات المشاريع من الاطراف الثلاث (وزارة المالية ـ المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ـ الجهة) من خلال الاجتماع المشترك، ويتم توثيق هذا الاجتماع بمحضر معتمد من جميع الاطراف لكي لا يتم طلب التعديل لاحقا وخصوصا بعد انتهاء فترة اعداد الخطة السنوية.
● تم اقتراح آلية عمل مشتركة فيما بين الامانة المساعدة لاستشراف المستقبل والمتابعة والامانة المساعدة لشؤون التخطيط للسنوات المقبلة كالتالي:
ـ تقوم الامانة المساعدة لاستشراف المستقبل والمتابعة بتزويد الامانة المساعدة لشؤون التخطيط بتقرير للموقف التنفيذي لجميع المشاريع للسنة المنتهية تتمثل في: أسماء المشاريع ـ كود المشروع ـ التكلفة الكلية والسنوية ـ الميزانية الاضافية ـ طبيعة المشروع مستمر او جديد ـ دعم او نمطي ـ انشائي او تطويري ـ المراحل المنجزة ـ المبالغ المنصرفة.
ومن خلال هذا التقرير، تقوم الامانة المساعدة لشؤون التخطيط باعداد المشاريع للسنة المقبلة ومن خلال الاجتماع مع الجهات بتحديد:
ـ المشروعات المستمرة (ويوضع الكود كما هو موجود في السنة السابقة).
ـ المشروعات المستبعدة (مع تحديد سبب الاستبعاد).
ـ المشروعات الجديدة (ويوضع لها كود من قبل ادارة نظم المعلومات).
وذلك لاعداد مشاريع الخطة السنوية الجديدة بما يتوافق مع الخطة السابقة، وبعد اعتماد الجهات للمشروعات في نظام الاعداد واعتماد وثيقة الخطة الجديدة يتم نقل المشروعات الى النظام الآلي للمتابعة.
● لا يوجد رد